

عشائر العراق من ملاذ أمن إلى متمرّدة على السلطة

مجازر قتل المتظاهرين تفقد حكومة بغداد أهم أوراق الضغط على الشارع



الرئيس القادم مرفوض قبل انتخابه

هل تفرز انتخابات الجزائر رئيسا مستقلا عن الجيش

عرض مستمر لمعركة البقاء

بين شباب ثائر وجيل متشبث بالسلطة

الوسط القضائي بملفات فساد وصفت بـ"الفضائح"، التي يريد التغلّب عليها بالتقدم لخوض الاستحقاق الرئاسي. والمجهوي أديب من مواليد 1959، كان جده قاضيا أثناء الثورة التحريرية الجزائرية. ووالده جمال الدين من قدماء المجاهدين.

ومن بين المرشحين رئيسا وزراء سابقان: علي بن فليس، الأمين العام لحزب "طلائع الحريات" (مواليد 1944)، وهو رجل قانون تقلد عدة مناصب في الحكومة الجزائرية أهمها، وزارة العدل ورئاسة الحكومة. وعبدالقادر بن قرينة (مواليد 1962)، سياسي ونقابي تقلد عدة مناصب في الحكومة الجزائرية أهمها، وزارة السياحة ومنصب نائب رئيس البرلمان، ويرأس حاليا حركة "البناء الوطني" الإسلامية.

أما أصغر المرشحين فهو عبدالعزيز بلعيد (مواليد 1963)، انضم إلى صفوف الكشافة الإسلامية الجزائرية، وتدرج في سلم المسؤولية ليصبح إطارا وطنيا مسيريا وإطارا دوليا في الكشافة، مثل الجزائر في التجمعات الكشفية الدولية. ناضل أثناء دراسته الجامعية، في صفوف الاتحاد الوطني لطلبة الجزائر، وترأس على دكتوراه في الطب وليسانس في الحقوق. وفي عام 1986، انضم إلى حزب "جبهة التحرير الوطنية الجزائرية"، وأصبح أصغر عضو في اللجنة المركزية للحزب وعمره 23 سنة. بعد اختلاف مع توجهات جبهة التحرير، غادر الحزب ليؤسس في فبراير 2012 حزبا جديدا هو جبهة المستقبل.

وستجرى الانتخابات وسط انقسام في الشارع الجزائري بين داعمين لها، يعتبرونها حتمية لتجاوز الأزمة المستمرة منذ تفجر الحراك الشعبي في 22 فبراير الماضي، بينما يرى معارضون ضرورة تأجيل الانتخابات، ويطالبون برحيل بقية رموز نظام بوتفليقة، محذرين من أن الانتخابات ستكون طريقا ليجدد النظام نفسه.

ويرى شباب جزائريون أن ما يفصل بين الشباب، وهم أغلبية السكان في الجزائر، والحكام "ليس فجوة، بل حفرة عميقة".

ويكشف الرفض للانتخابات الرئاسية عن فجوة هائلة تفصل بين الشباب، المحرك الأساسي للاحتجاجات والحرص على الديمقراطية والحرية، وبين سلطة تريد أن تتجسّد من خلال الرموز التي حكمت خلال عهد الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة البالغ من العمر 82 سنة.

ويتظاهر الجزائريون كل ثلاثة، منذ تسعة أشهر، للمطالبة برحيل "النظام" الحاكم منذ الاستقلال في عام 1962.

ويطمح شباب الجزائر إلى العيش بحرية أكبر، ويطلبون إلى أن تُسمع أصواتهم، وتتاح لهم الدراسة في ظروف جيدة، والثغور على منصب عمل دائم وقدرة شرائية مقبولة والتمتع باوقات ترفيه حقيقية بدلا من التسع في الشارع.

تتجه الأنظار الخميس، إلى أول انتخابات رئاسية في الجزائر منذ عزل الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، حيث يجري هذا الاستحقاق وسط انقسام حاد في الشارع الجزائري بين أقلية داعمة وأغلبية محتجة رافضة لما تسميه إعادة هيكلية النظام السابق. وفيما يرى الداعمون للانتخابات أنها حتمية لتجاوز الأزمة المستمرة منذ تفجر الحراك الشعبي يرى المعارضون ضرورة تأجيل الانتخابات محذرين من أن الانتخابات ستكون طريقا ليجدد النظام نفسه.

الجزائر - مع سقوط الرئيس الجزائري السابق، عبدالعزيز بوتفليقة، الذي أجبر في أبريل الماضي على الاستقالة بعد 20 عاما في السلطة تحت ضغط حراك شعبي، وجد الجيش الجزائري نفسه مضطرا للخروج من وراء الكواليس، ليمارس السلطة في العن.

وطالما فضل كبار القادة في الجيش الجزائري العمل في الظلام، بعيدا عن العيون، إلا أنهم اليوم مضطرون لقيادة الأورسترا، بعد أن اختاروا لهذه المهمة الفريق أحمد قايد صالح، رئيس أركان الجيش منذ 15 عاما، ليعطي "التوجيهات" لنا إلى رئيس مؤقت قليل الظهور، عبدالقادر بن صالح، وحكومة مسؤولة عن تصريف الأعمال. وكان الجيش قد وجد نفسه في الخطوط الأمامية في مواجهة الحراك الشعبي، واعتقد مخطئا أنه يمكن إخضاع الحراك بدفع بوتفليقة إلى الاستقالة، وسجن رموز نظامه، والبحث عن أوجه مدينة يتخفى خلفها، مورثا الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للرئيس المقبل إلى حين إعياء الحراك. ولن تكون للرئيس المنتخب مستقبلا أي سلطة، وسيكتفي باتباع أوامر يتلقاها من رئاسة الأركان، كما كانت الحال دائما. ومنذ الاستقلال عام 1962، أصبح الجيش الجزائري بمثابة "نولة داخل الدولة"، وأصبح الحكم شانا عسكريا. وفي أوائل التسعينات، أجبرت القيادة العسكرية الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة، والغت الانتخابات التشريعية التي كان الإسلاميون على وشك الفوز بها.

وكان الرئيس بوتفليقة قد عين قايد صالح، عام 2004، رئيسا لأركان الجيش، ليصبح أقوى رجل في البلاد. وخلال سنوات كان الداعم الأساسي لرئيس الدولة حتى أنه ساند ترشحه لولاية خامسة. ولكن في شهر أبريل الماضي قرر قايد صالح التضحية ببوتفليقة، عبر طلب استقالته لإرضاء الحركة الاحتجاجية غير المسبوقة ضد هذا الترشح، ومنذ رحيل بوتفليقة أصبح الحاكم الفعلي للبلاد. وأمضى صالح، وهو من مواليد عام 1940، نحو ستة عقود داخل التكنات، يكاد خلالها لا ينزع بدلته العسكرية.

وكان قد التحق بصوف جيش التحرير الوطني وعمره 17 سنة، لمقاومة الاحتلال الفرنسي، وبعد من آخر المحاربين القدامى، الذين شاركوا في حرب التحرير. وبعد الاستقلال، في 1962، تابع تدريبا عسكريا في أكاديمية سوفيتية. وبعد أن

تتجه الأنظار الخميس، إلى أول انتخابات رئاسية في الجزائر منذ عزل الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، حيث يجري هذا الاستحقاق وسط انقسام حاد في الشارع الجزائري بين أقلية داعمة وأغلبية محتجة رافضة لما تسميه إعادة هيكلية النظام السابق. وفيما يرى الداعمون للانتخابات أنها حتمية لتجاوز الأزمة المستمرة منذ تفجر الحراك الشعبي يرى المعارضون ضرورة تأجيل الانتخابات محذرين من أن الانتخابات ستكون طريقا ليجدد النظام نفسه.

وكانت العشرات في موكبها في العاصمة الجزائر، في 2017، حيث عينه الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة خلفا لعبدالمالك سبال. استلم المنصب 80 يوما ليخلفه فيه أحمد أويحيى. أما وزير الثقافة السابق والمرشح الحالي عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي عز الدين ميهوبي، فمتهم هو الآخر من قبل شخصيات في

وكانت العشرات في موكبها في العاصمة الجزائر، في 2017، حيث عينه الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة خلفا لعبدالمالك سبال. استلم المنصب 80 يوما ليخلفه فيه أحمد أويحيى. أما وزير الثقافة السابق والمرشح الحالي عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي عز الدين ميهوبي، فمتهم هو الآخر من قبل شخصيات في

وكانت العشرات في موكبها في العاصمة الجزائر، في 2017، حيث عينه الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة خلفا لعبدالمالك سبال. استلم المنصب 80 يوما ليخلفه فيه أحمد أويحيى. أما وزير الثقافة السابق والمرشح الحالي عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي عز الدين ميهوبي، فمتهم هو الآخر من قبل شخصيات في

شكوى ضد اللواء جميل الشمري الذي قاد عملية القمع في الناصرية، وحظيت تلك العائلات بدعم العشائر. وفي بلا لا تزال "الديّة" فيه بعيدة عن القنوات القضائية الرسمية، بل تأتي نتاج اتفاق وجلسة فصل بين العشائر، يقف شيوخ الناصرية اليوم إلى جانب عائلات ضحايا القمع، مطالبين بالقصاص ممن كانوا سببا في سقوط الشهداء.

وتبرّات عشيرة الشمري من ابنها، اللواء المفصول، بدلا من الدفاع عنه. ولا تزال العشائر حتى اليوم تتدخل للحد من العنف، رغم أن لها تاريخا طويلا في المقاومة، وخصوصا في عام 1920 عندما كان لها دور حاسم في الاستقلال ضد الاستعمار البريطاني. ويؤكد رجال شرطة يقفون منذ شهرين في مواجهة التظاهرات، "إذا اضطرت قادة العشائر إلى حمل السلاح فإنهم يفضلون حينها الانسحاب على المواجهة، لأنهم يرون أن "الدولة لن تكون قادرة على حماية رجالها من القانون العشائري".

وكانت العشائر دائما مفتاح العودة إلى الهدوء في مناسبات عدة في العراق، لأن رجالها موجودون في كل مكان، بين المتظاهرين، ورجال الشرطة، وفي الحكومة. وصار ذلك نقطة قوة للعشائر في تعزيز مكانتها السياسية والاقتصادية، في واحد من أغنى دول العالم بالنفط، والذي تنخره الحسوبيات.

يرى الباحث في مركز "أي نيو أميركان سيكويريتي" نيكولاس هيراس أن العشائر العراقية تسعى اليوم إلى إعادة التفاوض على "العقد الاجتماعي". ففي مدينة البصرة النفطية الواقعة في أقصى جنوب العراق، تتظاهر العشائر بشكل روتيني بسلاحها، التقليل أحيانا، للحصول على وظائف وعمولات من شركات النفط. عراقية كانت أم أجنبية. لكن الأزمة هذه المرة أعقبت بكتير.

ويشير هيراس إلى أن "غضب العشائر موجه اليوم إلى المسؤولين في بغداد، والمتهمين بعدم الالتزام من جانبهم بالعقد الاجتماعي الذي يقضي بأن يكون شيخ العشيرة قناة موارد لأفراد عشيرته، مقابل أن يقدموا له هم الولاء المطلق".

لكن وسط بنية تحتية مهترئة ونقص في الموارد، فإن الدولة العراقية غير قادرة على الاستجابة إلى مطالب العشائر.

ويقول سميت إنه "في حال نجحت السلطات العراقية مجددا في تلبية مصالح واحتياجات العشائر المختلفة، يمكن إحياء العلاقة، لكن المهمة كبيرة لأن جسورا عدة قد قطعت".

ويضيف أن "الوظيفة لا تكفي لشراء أشخاص أقل فساد المؤسسات وسوء إدارة كاهلهم"، ويقول "يجب ألا ننسى شيئا، وهو أنه لا يمكن شراء عشيرة أبدا، بل يمكن استئجارها".

ومن العوامل التي قد تجعل العشائر لاعباً رئيسياً في العراق اليوم، أن للمنظومة العشائرية أدوارا كبرى على جميع المستويات الاجتماعية والسياسية، حيث تلجأ الأطراف المتخاصمة إلى العشيرة في حل مشكلاتها، وأحيانا تتدخل في القضايا السياسية لما يتمتع به شيخ العشيرة من مكانة لدى أفراد الشعب والحكومة على حد سواء.

وتدعمت مكانة العشائر في العراق الذي يتميز بتعدد مكوناته وقوميته وأديانه وطوائفه بعد عام 2016، حيث صوت مجلس النواب العراقي على تشكيل لجنة المصالحة والعشائر والشؤون الدينية ضمن 23 لجنة دائمة، للتتمثيل السياسي وتنظيم شؤون العشائر.

تواصل الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإصلاحات سياسية في العراق، وتتواصل معها مكابدة السلطة الحاكمة لاحتواء العشائر كعامل توازن وورقة ضغط قوية قد تؤمن مستقبل النظام وتجنبه الانهيار، لكن السلطة العراقية اليوم تجد نفسها بعدما لجأت في الأسابيع الأولى إلى العشائر لخفض صوت الشارع الغاضب، أمام مهمة صعبة خاصة بعدما تجاهلت كل الرسائل التي تلقفتها من قادة العشائر عقب المجازر التي ارتكبت في حق المتظاهرين في مدن عراقية عدة وخاصة في مدينة الناصرية جنوب العراق، حيث تشي كل التطورات بأن العشائر القوية تتأهب للانقلاب على السلطة متوسلة نفوذها الكبير.

بغداد - بعدما كانت العشائر العراقية في الأسابيع الأولى من الاحتجاجات الشعبية التي تطالب بإصلاحات سياسية متهمة من قبل المتظاهرين بحماية النظام وبعجزها عن إصدار مواقف صريحة تساند الحراك الاجتماعي، تحول زعماء وقادة العشائر في الأيام الأخيرة بعد سقوط المئات من القتلى إلى ورقة مهمة بإمكانها الانقلاب على السلطة والاصطفاف وراء المحتجين.

لقد حاول رئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال عادل عبدالمهدي قبل أن يدفع الشارع المحتج إلى الاستقالة، الاستنجاد بالعشائر لما تحظى به من مكانة في مختلف محافظات العراق لوقف الاحتجاجات ولتجنب سقوط النظام.

وأدت تلبية دعوة عادل عبدالمهدي من قبل بعض شيوخ العشائر إلى رمود أفعال مختلفة في أوساط شعبية وسياسية، ولكنها في الغالب أغضبت المحتجين.

لكن الوضع تغير بصفة تامة بعد كل ما ارتكب من مجازر ضد المتظاهرين، حيث لم تغب العشائر عن ساحات الاحتجاجات في الأيام الأخيرة رافضة العنف المفرط وخاصة في محافظات الجنوب.

ولم ينحصر تأييد المظاهرات على عشائر الجنوب، بل حظيت بتأييد واسع من قبل أبناء المناطق الشمالية والغربية في البلاد، حيث تضامن شيوخ عشائر محافظة صلاح الدين (شمال بغداد) مع المتظاهرين وساندوا حركة الاحتجاجات في المدن العراقية.

ولطالما كانت العشائر في العراق عامل توازن بين الشارع والسلطة على امتداد العقود. ولكن حين تغيب الدولة، وتسبب النداء في احتجاجات مناهضة للسلطة في البلاد، يعود كل عراقي إلى عشيرته التي ترفع شعارها "نحن أولياء الدم".

وأصبحت العشائر العراقية اليوم، بقواينها وأعرافها وعاداتها وتقاليدها التي لا يستطيع التهرب منها أي أحد، وكميات السلاح التي تمتلكها، من أبرز اللاعبين في العراق، أحد أكثر البلدان المتهمة بحكومتها بالفساد في العالم.

وتواصلت المظاهرات في جنوب البلاد ذي الغالبية الشيعية ضد نظام الحكم، وقد اضرم خلالها المحتجون النيران في عدد كبير من المؤسسات الحكومية ومقار الأحزاب احتجاجا على الفساد ونقص الخدمات واتساع نفوذ الفصائل المحرقة من إيران.

ويقول الباحث فليبي سميت من معهد واشنطن للأبحاث، في بلد نحو 60 بالمئة من سكانه هم دون الخامسة والعشرين من العمر وثلاثة أرباعهم يعيشون في المدن، أنسلخ الكثير من العراقيين الشيعية عن هويتهم العشائرية خلال السنوات الأخيرة.

لكن فليبي سميت يشير إلى أن تلك الروابط تعززت اليوم على غرار كل مرحلة حساسة في العراق، إذ إنه في مواجهة "حكومة مركزية ضعيفة للغاية وقوة خارجية (إيران) يُنظر إليها على أنها داعمة للحكومة، يقول العراقيون لأنفسهم من الأفضل أن نتجه نحو مصادر القوة التي سبق وأن جربناها".

